ثنائية "السلطة -المعارضة" في مرحلة فوضى الآن!!

■ القيمة الكبرى لثنائية «السلطة – المعارضة» في النظام الديمقراطي تكمن ببساطة في أن اختلاف الآراء والبرامج ، و التمايز في الأفكار والخطاب والتنظير والمواقف يخدم عملية التغيير الى الأفضل.

وكذلك التنافس – وحتى التعاون– في سبيل الوصول بالمجتمع الى اداء عام جيد ، فضلاً عن الإبقاء على الحياة العامة والسياسية في حالة حراك وحيوية ، وأي تناقضات حادة يمكن التوفيق فيها أو خفض حدتها الى مستوى معين عن طريق الحوار .. إن وضع صحيح كهذا يوفر فرصة لكل من السلطة والمعارضة للاستفادة من المميزات الايجابية لدى هذا الطرف أو ذاك ، كما يساعد المواطن على الحكم والاختيار والشيء المهم في كل ذلك أن يكون الهدف الأساسي هو خدمة الوطن وتحقيق مصالح المواطنين.

إن ثنائية «السلطة– المعارضة» في أي نظام ديمقراطي تحكمها قواعد المنافسين والتعاون والتعددية والاختلاف والصراع الايجابيين أو المنتجين ، ولا تحتمل هذه الثنائية العداء أو أي فكرة تتعلق بالقضاء على الآخر ، وأن يدير احدهما أو كلاهما صراعه أو خلافه مع خصمه بالطريقة التي تقود الى هدم سقف البيت على رؤوس الجميع ، فشيء من هذا أو قبيله ليس من طبائع الديمقراطية أو ثنائية ((السلطة – المعارضة)) بل من طبائع الاستبداد والفوضى.

ثنائية «السلطة – المعارضة» في بلادنا اصبحت تتفلت من قيمتها الكبرى ، والعلاقة بين الطرفين تعرضت للإفساد أو صارت في حالة عداء يصعب تصديقه ، لكن الفرصة لترميم هذه العلاقة ما تزال قائمة.

المعارضة الجيدة هي التي تحرص دائماً على فعل ماهو صواب تجاه الوطن والمواطن والسلطة أيضاً ، لكنها حالاً تفعل غالباً الخطأ .. وخطابها الاعلامي هو الساحة التي يرتكب فيها معظم تلك الأخطاء.

إن خطاب المعارضة كما يبدو في تصريحات قادتها وفي بياناتها وفي ما تنشره صحفها من اخبار ومقالات وقصص وتقارير موجه دائماً ضد السلطة ليس لنقدها أو بغرض إصلاح اخطائها وإنما لإثارة نقمة عامة عليها وبأي اسلوب أو ثمن .. أسوأ ما فيه التبشير بالاحباط واليأس وكسر المعنويات وايقاظ مشاعر الشر والعداوة .. فالمعارضة تصيح في وجوه الناس كل يوم بأن الديمقراطية لم تعد موجودة ، والانتخابات لم تنفع والصحافة لا تفيد والسلطة لا تستجيب للأساليب السليمة .. وهكذا ، وكأنها تريد اقناع المخاطبين أن الذي ينفع في النهاية هو العنف!

خطاب المعارضة يضحي كثيراً بالحقيقة والمصداقية والالتزام ، فهو يبالغ ولا يهتم بالدقة والمعلومات الصحيحة قدر اهتمامه بالإثارة في عرض القضايا ، ربما لأن دوافعه يصعب التعبير عنها بالاسلوب الهادئ الرصين والحقائق المصلحية .. يسهل لنفسه عرض وقائع وهمية أو حقيقية أو ناقصة وغامضة مصحوبة بلغة مشحونة بالغيض والتحريض ، أكانت هذه الوقائع تتعلق بالاصلاحات أو الفساد أو الجريمة وسوء استغلال الوظيفة العامة ، والهدف من ذلك ليس الاصلاح أو التصحيح بل التحريض .. وهذه ليست معارضة .. فخطاب كهذا لا يبني ولا يحقق مصلحة شريفة .. خطاب يمكن أن يصدر عن جهة تستهدف اليمن بدعاية معادية ، ولا يصح أن يصدر من معارضة وطنية.

بالمقابل أعتقد أيضاً أن على السلطة أن تتخلى عن عقيدة الرضا عن الذات أو الاندفاع للرد على الأخطاء بأخطاء مماثلة ، وأن لا تسمح لنفسها بمخاطبة المعارضة بنفس أسلوب خطابها فإذا كان أحدنا مخطئاً فهذا لا يعني أن نصبح مخطئين معاً.

صحافة المعارضة.. إلى أين تتجه؟؟

بقلم- عبدالقوي الشميري

□ .حينما تغيب الرؤية الصادقة والمسئولة النابعة بهموم وقضايا الوطن لتتحول لدى البعض إلى ثقافات ومفاهيم عقيمة يجيزون من خلالها لأنفسهم التجرد من الالتزام بالمبادئ الوطنية والإنسانية ليستبدلوها بثقافة المصالح الآنية القائمة على الاستغلال والانتهازية تسوقهم الدوافع والرغبات للوصول إلى ماربهم بأي ثمن.

إن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة يفقد الإنسانية حتماً جوهرها وتتجرد من معانيها لدى هؤلاء العابثين، وتتضاعف خطورة ذلك في المجتمع عندما تكون هذه الأفكار والمفاهيم هي إنتاج من يدعون أنفسهم الصفوة المثقفة الذين يفترض أن يكونوا قادة رأي وتنوير لا أداة هدم وتضليل، وهو الأمر الذي نلمسه للأسف في الكثير من الصحف التي تزخر بها بلادنا.

وفي الحقيقة شيء جميل ورائع أن تتعدد منابر الإعلام الصحفي في بلادنا وأن تتمتع بهذا الفضاء الواسع من حرية الرأي والتعبير دون قيد أو شرط، لكن الخلل متى تحولت هذه المنابر إلى أدوات للمناكفة والمكايدات والابتزاز السياسي والتضليل الجماهيري والنيل ممن لا نتفق معهم على قاعدة الاختلاف في الانتماء.

ومن هنا فإن الدور الذي يجب أن تقدمه الصحافة بمفهوم الصحافة الوطنية الهادفة إلى تنوير المجتمع بالعلم والمعرفة وتقويم الاختلالات وارشاد المجتمع إلى كل ما هو إيجابي وتحصينه من الأفكار والثقافات التي تتعارض مع قيمنا وتلحق الضرر بوحدة النسيج الاجتماعي والبناء التنموي يغيب تماماً لدى الكثير من هذه الصحف وتخلو من حساباتها هموم الوطن وقضاياه لتحل محلها قضايا المبارزة والمناطحة والشتائم والدسائس والتسريبات التي تجد طريقها إلى الصحف سواء نكاية بالنظام أو بأشخاص أو لإرضاء طرف ضد آخر، وهو ما يعطي دلالات واضحة بأن هذه الصحف لا ترسم اتجاهات خطابها الإعلامي إلا وفق نزعات ورؤى القائمين عليها أين كانت ومهما كانت النتيجة المهم أن يكون ما يشفي غليلها ويلبي مصالحها.

ولا شك أن هذا المفهوم الخاطئ لحرية الصحافة من قبل البعض يفقد الرسالة الإعلامية جوهرها وأهدافها وبدلاً من أن تكون وسيلة للتنوير تتحول إلى وسيلة للتضليل وهو ما يترتب عليه آثار سلبية نتيجة تزيف الوعي في المجتمع من خلال التعبئة الخاطئة الهادفة إلى تكريس مفاهيم ومعلومات مغلوطة والتي تعمل على تولدي الكراهية والحقد والإحباط والتباينات وغير ذلك من العقد التي تتسلل إلى نفسية المواطن من خلال هذا الخطاب الإعلامي، وتعمل على تنامي التراكمات السلبية التي تعكس نفسها في وعي وممارسة الكثير ممن استهدفهم هذا الخطاب المأزوم.

ولا جدال بأنه وفي ظل التوجه اللامسئول لهذه الصحف التي أقل ما يمكن أن توصف به بصحافة الهدم تتعاظم وتتجاسم المهام المناطة بالصحافة الوطنية الهادفة إلى كل ما من شأنه بناء الأرض والإنسان حيث تصبح مسئوليتها ذات طابعين الأول هو مواجهة الترويجات والدعاية الكاذبة والأفكار الخاطئة والمغلوطة والمتطرفة التي تنضح بها صحافة الهدم والمكايدة وتوضيح الحقائق وأوجه الصواب للرأي العام.

والثاني هو تقديم خطاب سياسي وإعلامي ينطلق من الثواب الوطنية ويعمل على ترسيخ القيم والمبادئ الدينية والاجتماعية والوطنية ويتحلى بالمصداقية في نشر الحقائق والمعلومات، وفي كلا الحالتين فإن هذا التوجه الإعلامي الذي تقدمه الصحافة الوطنية يأتي في إطار المهام المناطة بها تجاه الوطن والمواطن باعتبار أن الرسالة الإعلامية التي تقدمها تستند في أبعادها ومقوماتها إلى الثوابت الوطنية والدينية والاجتماعية والتي في ضوئها أيضاً يتم التعاطي مع المستجدات والمتغيرات التي تفرزها الساحة الوطنية والدولية.

وبالتالي فإنه من الخطأ أن نعتبر هذا النوع من الصحافة طرفاً في الصراع الذي تشعله صحافة المصالح والمكايدات ذلك لأن الصحافة الوطنية ملزمة بتنفيذ واجب لا يمكن أن تتجاوز حدوده الثوابت الوطنية والاجتماعية أو أن يخضع فهمه للرغبات والنزعات.

خيارات مواجهة الفساد!!

أحمد محمد الحربي

□ .. قد يكتب المرء جبارا ولكن جبروته لايتجاوز حدود عدد من الأفراد ، وليس المجتمع، لكنه كتب عند الله جبارا لأنه مارس القمع ، وخياراته على ذلكم العدد المحدود من الناس، كتب جبارا لفرضه عليهم خياراته .. فأصبحوا لا يرون إلا ما يراه هو وهذا الخيار الممارس أو المفروض إذا ما تجاوز أولئك العدد المحدود وتناول الناس إذا ما أصبح هذا الشخص أو ذاك مسؤولا أو تولى الحكم، ماذا يكون؟ جبارا بالطبع– والفاسد حينما يمارس خياراته ويدفع بالآخرين ليمارسوا الفساد هو في الواقع جبار وإلا كيف استطاع أن يفرض خياراته الفاسدة على الآخرين.. هل هو أسلوبه ومقدرته على تحريك غرائز الناس وشهواتهم ، ودوافعهم ، حصولا على اللذة التي يريدونها..؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل غرائز الآخرين وشهواتهم ودوافعهم نحو اكتساب اللذة لاحدود لها ، أليس في عقل الانسان خيارات أخرى غير هذه الخيارات الدافعة بهم نحو مستنقع الفساد؟ ألا توجد في عقل الانسان خيارات عدة أصدقها وأقصرها خيار الفساد..؟ بلى بالتأكيد ولكن لماذا تصبح الخيارات الضيقة والقصيرة ، هي الخيارات المسيطرة على حواسه ، ولأجلها يطوع كل ملكاته ويسخر كل قدراته ومهاراته العقلية في سبيلها فلا يرى الطرق الأخرى..؟ تلك ظاهرة محدودة في قيم البشر ودوافعهم.

لكنه في واقع أحوالنا وطبائع أمورنا ومسالكها .. أصبحت الخيارات الضيقة من السهولة بمكان..كما أضحت من الاتساع والانتشار وأصبح الفساد عبارة عن طاغوت، لم يترك للناس ممارسة خياراتهم المتعددة .. إلا خياره ضاربا بكل القيم والنظم الاجتماعية وبكل النواميس والقواعد الناظمة لمسالك البشر ودروبهم .. وكأنه يطالب العلماء – وفي الشأن الاجتماعي على وجه الخصوص – أن يعلنوا عن إلغاء عقولهم من الاعتمال .. ويجاهروا بفشلهم، بل والتصريح بأنهم مخطئون فيما ذهبوا إليه من نتائج في دراساتهم وأبحاثهم عن مكنونات العقلية الانسانية التي قالوا بأن فيها مساحات واسعة من الفضيلة ، ومساحات ضيقة من الرذيلة .. وإن نوازع الخير ودوافعه معطلة ، وغير فاعلة .. ومداميكه هشة .. وخيارات الحلال مسالكها ودروبها وعرة ومكلفة .. والرذيلة فاعلة عناصرها وقواها ومداميكها متينة ، وصلبة ، وخيارات الحرام مسالكها ودروبها سهلة العبور قليلة الكلفة.. لكن علماء الاجتماع لن يتراجعوا عما أعلنوا عنه وتوصلوا إليه..

فهم ماضون في أبحاثهم ودراساتهم يلتقطون الظواهر ويخضعونها للتحليل ، ويستخرجون النتائج وكأنهم يقولون للآخرين ساعدونا على تقويم أعوجاج العلاقات الاجتماعية، أوقفوا حالات الاستثناء .. تلك الحالات الاستثنائية التي تتضمنها أحكام القوانين وقواعدها، التي تمنح المسؤول استثناءات خارج شروط الانتظام الحياتي وضوابط قواعد النظم الضابطة للعلاقات والإجراءات ذات الصلة بالتعاملات اليومية وتسيير شؤون الحياة المختلفة .. كي لايتاح لصناع الفساد والمفسدين –وهم ليس بالضرورة ينتمون للحزب الحاكم بل إن الكثير منهم ينتمون لاحزاب في المعارضة– مسالك ينفذون منها ليزاولوا غواياتهم للآخرين فيوسعوا منافذهم ونفوذهم .. أوقفوا ذلك السيل من التصرفات التي تحد من عبث العابثين – فالسلطة كما يقول الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح مغرما ، وليست مغنما .. ولكن واقع الحال بفعل اولئك الذين يهتبلوا الفرص المتاحة .. بل تحايلوا وصولا إليها لتكون عندهم السلطة مغنما لا مغرما، هؤلاء واولئك من الذين يفتقرون لمقومات إدارة السلطة التي آقترنوا بها.. ولا يملكون الرؤية لكيفية إدارة المال الذي بعهدتهم ، ويجهلون مفاهيم إدارة المؤسسات خياراتهم المتعددة .. إلا خياره ضاربا بكل القيم والنظم الاجتماعية وبكل النواميس والقواعد الناظمة لمسالك البشر ودروبهم .. وكأنه يطالب العلماء – وفي الشأن الاجتماعي على وجه الخصوص – أن يعلنوا عن إلغاء عقولهم من الاعتمال .. ويجاهروا بفشلهم، بل والتصريح بأنهم مخطئون فيما ذهبوا إليه من نتائج في دراساتهم وأبحاثهم عن اختاطوا لأنفسهم بأكثر من ما نتوقعه.. ويمكن أن يعيق سلوكهم وتصرفاتهم الفاسدة تقييد مسؤولياتهم عن التصرف بالمال المخصص في المؤسسات التي يرأسونها وفي المرافق التي يديرونها وبعدم منحهم الصلاحيات بالتصرف بالمخصصات المالية المرصودة لتسيير شؤون المشروعات التي يشرفون عليها.. وإلغاء كل استثناء قانوني أو نظامي يتيح له حق الأمر بالصرف المالي وبالانفاق على التعويضات المتقادمة .. والسحب من الأرصدة المالية المتعددة الأغراض .. وجعلها محددة الأغراض .. لا تتيح لهم فرصة اللجوء إلى الاستثناءات لأنها توسع الذمم وتفتح الأبواب للالتواء على المصالح العامة .. والتي باسمها ترتكب المخالفات وتمتد المعاملات وتكثر المبررات والتفسيرات وتطفو المصالح الذاتية على السطح .. يسأل الكثير من المتعاملين مع منابع الفساد عن الآثار السلبية والمدمرة للاقتصاد الوطني ومرتكزاته، إذا ما تم إلغاء بنود وأنواع الانفاق في الموازنة على حفلات المجاملة وسفريات ورحلات الترفيه الداخلية والخارجية .. ولجان الإشراف المركزية المتحركة باتجاه المحليات وفواتير واستمارات المساعدات والهبات ومخصصات الأثاث المكتبي والتجهيزات المكتبية للأدوات المعمرة والمفروشات وهواتف الصورة ومكالمات السيار والسيارات حاملات الدبة والثلاجة والغماز وإعفاءات الكهرباء والمياه وتخفيضات الرسوم الخدمية والضريبية ورحلات السفر العلاجية المشبوهة .. لو الغيت بنود وصلاحيات المكانة والأبهة ماذا سيلحق بالاقتصاد الوطني من أضرار..؟ هناك صناديق للمعونات والمساعدات؟ أليس للأثاثات المكتبية من كراس ومكاتب وثلاجات وفرش وستائر إعمار؟ ونسب استهلاك .. أليس للمسؤولين تلفونات في مكاتبهم ومنازلهم؟ .. أليس للمسؤولين مخصصات شهرية بحكم مواقعهم للضيافات..؟ ألا يحكم الجميع مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد؟..

أبجديات النهضة المجتمعية

■ ،،عندما فرضت علينا العقيدة والمنطق وطبيعة الحياة عدم الكذب بما يستوجب التحلي بالصدق والأمانة لتكون جزئيات أساسية ضمن المنضومة الأخلاقية الحميدة ،إنما فرضت لما تمثله من استثمارات حيوية متجددة الحركة المنتجة لجزئيات محتوى روحاني يجدد نورانية العمل المستقيم في ظل انتعاش متجدد لأبجديات القيم الأخلاقية المنسجمة مع الحياة البشرية في إطار أدوار تقوم بها ليستقيم معها النظام الكوني.

هي أخلاقيات تمثل استثمارات حيوية يستحيل نضوبها على الفرد والمجتمع ضمن سياق انتمائها (المنضومة الأخلاقية) إلى أسس انطلاقات متجددة عناصرها طاقات روحانية متجددة أيضا متاصلة بالفطرة وبالتالي البراءة في مسار التعامل مع النفس والآخرين في سياق تهيئة وتكييف النفس البشرية في التثبت الساعي لتوظيف القدرات الشخصية في المشاركة الطبيعية للاستمرارية ضمن قدرات إبداعية متفاعلة في ظل محيط نفسي مريح ينسجم مع الفطرة البشرية المجبولة بالصدق وحسن النية والأمان ونقاء وصفاء السريرة.

أهم مردود نفعي ناتج عن التمسك بهذه الحزمة الأخلاقية يتمثل في بناء النفس البشرية متحررة في ادائها الفكري السلوكي الممارسي مما يعكس عددا من الضمنيات أهمها بتضمن أن الخروج عنها (أي الحزمة الأخلاقية) إنما يعني معاناة ناتجة عن ذلك الانحسار والتقوقع أو التقييد الذاتي للإنسان في إطار محيط مصطنع عناصره مفردات محتوى سلبي الانعكاسات على الواقع الحياتي للفرد والمجتمع تعكسه إفرازات مفردات صراعية ذاتية ينتج عنها ذلك التقوقع والانحسار الذاتي ضمن مساحة ضيقة محتواه ضمن حقائق تعاملية سلبية العناصر متمثلة في التوظيف الفكري والممارسي للشك والريبة وعدم الثقة بالآخرين ينتج عنه عدم السكينة وعدم الاستقرار النفسي،وهو ما يعني من غياب للصفاء والنقاء النفسي اللاتي يمثلن عوامل التأسيس لبناء واقع حديث يكون أحد مكونات منضومة إبداعية نهضوية تقودها أجيال نقية وصافية الذهن والعقل والفكر وجدية ومخلصة العمل والسلوك والممارسة باتجاه تحقيق إنجازات إبداعية تنموية ضمن حقائق ممارسيه اخلاقية معرفية عملية تستجيب لمستوى تحدي فرضه واقع دولي يحمل معاني تطبيقية لمبادئ أخلاقية ادائية مهنية حتمتها عناصر مكونات السعي ضمن ظاهرة المنافسة الإبداعية التنموية المتولي لقيادتها الفرد ضمن مجهوداته الفكرية الفضلية في سياق حتمية عدم الوقوع في ساحة الفشل لتفادي عدم الانزلاق إلى مستوى متدن من الحياة الإنسانية.

د/ علي صالح الحجري

وبالمقارنة مع الواقع الدولي على المستوى النامي نجد أن التساهل أو الجهل أو التجاهل عن استيعاب الأهمية العملية الممارسية لتلك الأخلاقيات إنما تعد إحدى مكونات المنضومة السببية لحالة التخلف المجتمعي الشامل لما تمثله من اعوجاج في التفسير الفردي الذاتي للسلوكيات والممارسات المبنية على أسس مقتبسة من واقع يعايشه الفرد منذ حالة التنشئة المستورثة لمفاهيم علمته كيف يكذب ليهرب من الحقيقة وكيف يكذب لكي يتخلص من عتاب يحاكي ضميره عن عدم إنجازه أو لعدم اتقانه لواجبه أو عتاب يحاكي ضميره عن مدى إهماله في أداء واجبه،وقد تصبح الحالة أكثر وضوحاً عندما نتصور حالة انشاء لمؤسسة إنتاجية قد تساهم في الرفع من معدلات التنمية لو حظيت بأبد نزيهة تحمل الأمانة كجزء من منضومة المبادئ التي نشأت عليها،ولكنها قد تصبح عبئاً اقتصادياً وبالتالي مجتمعياً عندما يحتويها من عاش حياته مرتهناً على عدم الصدق وعدم الأمانة وعلى القارئ أن يتصور كيف سيساهم أولئك في خسران تلك المؤسسة وبالتالي كيف تتحول من إيجابية إلى سلبية الأداء في النهضة المجتمعية.

وعندما تتعود أجيال على هذه الأنماط السلوكية المبنية على الكذب والخداع النفسي وعدم تحمل الأمانة على أكملها فإن ذلك حتماً يؤدي إلى بروز مجتمعات متخلفة الأداء في مفاهيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. الخ ،مما يعني ان مستويات التخلف التي تعانيها تلك الدول تفسرها سلسلة من تأثيرات تتابعيه نتائجية لسلوكيات تمسكت،كما أسلفنا، بالمقلوب النظري والعملي لأخلاقيات الصدق والأمانة فاصبحت سلبية النتائج يصل مداها إلى التأثير على الأداء الفردي والمؤسسي بإتجاه النهضة المجتمعية.

Alialhagari2@hotmail.com:
جامعة صنعاء

أطفالنا ومخاطر الغزو الثقافي

سالم شيخ باوزير

■ أطفالنا يتعرضون لغزو ثقافي بأساليب كثيرة مغلّفة تحت مفاهيم الترفيه والتسلية وتقدم لهم وجبات ملغمة بكل أنواع السموم القاتلة، بل يواجهون غزواً ثقافياً غير مسبوق في شكله ومضمونه ويصعب اللحاق به والتخفيف من سرعته الهائلة وأخطاره وآثاره المدمرة، وتتوفر لذلك الغزو الثقافي الغربي كل الوسائل التقنية والأساليب المبتكرة التي تساعد على النفاذ والتغلغل في وجدان وعقول فلذات أكبادنا وأمل المستقبل السعيد والمزدهر، قد يؤدي هذا الطاعون الثقافي الى ضياع أو تهميش الهوية العربية و يضيع معها كل شيء، الانتماء العربي والدين والعادات والتقاليد الحميدة والقيم الحضارية العريقة ويجد أبناؤنا أنفسهم في مفترق طرق لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء..

إن المهمة الرئيسية لمواجهة هذه المشكلة والمعضلة الاجتماعية والثقافية التصدي لظاهرة الغزو الثقافي والانتشار الإعلامي الخارجي والثورة التقنية والاتصالات والعولمة والحداثة وهذا الأمر يضع الأمة العربية أمام اختبار حقيقي في ضوء قدراتنا الفكرية والعقلية والثقافية والعلمية ومدى استعدادنا لولوج عهد العصرنة والحداثة والحضارة بهويتنا ومبادئنا وعقيدتنا الاسلامية، فنحن في ظل هذه المعطيات والمفارقات أمام امتحان صعب للغاية ومن هذا المنطلق نبدأ نستعد ونجتهد في إيجاد البديل المناسب ونسعى جادين لحماية أبنائنا من خطر الإعلام الخطير والمدمر لتراثنا الحضاري الإنساني ونحث الخطى نحو ابتكار وسائل وأساليب للثقافة و الترفيه والتوعية لأبنائنا نابعة من بيئتنا العربية وأصالة تاريخنا وحضارتنا.

المطلوب من الجميع الارتقاء بالدور الثقافي والتربوي ورسم سياسة عامة تحدد معالم ورؤية واستراتيجية واضحة للاصلاح الاجتماعي والتربية الثقافية على مستوى مدارسنا وتطوير مناهجنا التربوية لتتناسب وهويتنا لمناهضة الأفكار والثقافات الرامية خلق حالة من الضعف الثقافي وتأثير الفكر الخارجي على ذهن وعقول أبنائنا ومن الوسائل الكفيلة والناجعة لتطوير مهارة وفاعلية أبنائنا، وتحمل مسئولياتهم وتحقيق نتائج دراسة جيدة ومن هذه الوسائل تنمية روح الإبداع والابتكار وتنمية المواهب وإبرازها على مستوى الصحف والمجلات وإيجاد البدائل للألعاب الترفيهية وهذه مهمة القنوات الفضائية والإذاعات العربية والعنصر الأساسي تنمية التقنية والاختراع بمساعدة القدرات المؤهلة من الشباب والأكاديميين..

ومن هنا يمكن القول أننا عملنا على توفير بعض البدائل لأطفالنا وتحصينهم وتوعيتهم وتعزيز هويتهم العربية والاسلامية وهنا تتحمل الأسرة والمدرسة والمجتمع والصحافة الدور البارز في التوعية الشاملة عبر تقديم البرامج التخصصية للأطفال والمسلسلات الموضوعية المرتبطة بتاريخ وحضارة وتراث الأمة العربية وشرح مخاطر الغزو الثقافي الغربي..

وقد حذرت دراسة حديثة صادرة عن الجامعة العربية من أن الأطفال العرب مستهدفون من جانب دول كثيرة أجنبية بسبب انتاج هذه الدول للعب أطفال وعرائس تنقل قيماً ومفاهيم عربية عن الواقع والأخلاق العربية وأوضحت الدراسة التي أعدتها الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية بالجامعة العربية أن الدولة الصهيونية بالرغم من تعداد سكانها الضئيل بالنسبة للدول العربية إلا أنها تبدي اهتماماً كبيراً بصناعة لعب الأطفال وتسعى للسيطرة على هذه السوق وتصدير إنتاجها للدول العربية وطالبت الدراسة رجال الأعمال والمستثمرين العرب لتوجيه استثماراتهم وانتاج لعب أطفال عربية بمواصفات خاصة تتوافق مع البيئة العربية والخصائص الثقافية واللغوية والفكرية والحضارية العربية والاسلامية..